معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢١٨)

الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر

فبراير ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١٨)

الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر

فبراير ٢٠١٠

معهد التخطيط القومى

الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر

عام

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص البحث

أصبحت شراكة الدولة والفاعلين الرئيسين والمتمثلين فى القطاع الخاص الاستثماري والقطاع المدني ظاهرة مسيطرة خلال السنوات العشر الماضية نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على ميزانيات الحكومات، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التى تقدمها المؤسسات الحكومية.

هذا ولقد تم البدء فى تنفيذ العديد من مشروعات الشراكة فى مجالات البنية الأساسية مثل الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق وغيرها من المجالات ثم أمتد الأمر أيضاً إلى مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، حيث تهدف مثل هذه المشروعات إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين ورفع العبء الواقع على ميزانية الدولة دون التأثير على قدرتها على تقديم الخدمات بأسعار إجتماعية عادلة وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار والاستهلاك بما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية الشراكة فى قطاع الخدمات وخاصة قطاعي التعليم والصحة وإبراز دور الفاعلين الرئيسين فى هذا المجال ثم مدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة فى مصر.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم طرح سبعة فصول تتكامل مع بعضها البعض لتعطى نسيج متكامل ورؤية واضحة تغطى كافة جوانب هذا الموضوع الهام، حيث ضمت " الفصل الأول" ويتناول التعريف بماهية الشراكة، " الفصل الثاني" ويتناول تجارب في مجال الشراكة، " الفصل الثالث" ويتناول طبيعة وأهمية الشراكة في التعليم ودورها في تحفيز النمو والعدالة، " الفصل الرابع" ويتناول طبيعة وأهمية الشراكة في الصحة ودورها فى تحفيز النمو والعدالة، " الفصل الخامس" ويتناول الشراكة بين الدولة والقطاع المدني ودورها فى تحفيز النمو والعدالة، " الفصل السادس" ويتناول الشراكة بين الدولة والتعاونيات ودورها في تحفيز النمو والعدالة، ثم " الفصل السابع" والذى يتناول تقييم الوضع الحالي للشراكة في مجال البنية الأساسية الاجتماعية في مصر ومدي إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بشقيه الربحي وغير الربحي ستؤدي إلى مزيد من التدعيم لقطاع التعليم بما سيترتب عليه من إنشاء العديد من المدارس وإداراتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية وتقديم خدمة أكثر تميزاً، أما بالنسبة لقطاع الخدمات الصحية فستؤدي الشراكة أيضاً إلى إنشاء المزيد من المستشفيات العامة وتطوير المستشفيات القائمة وإدارتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية، وسينعكس كل ما تقدم فى مزيد من النمو، أما العدالة فهي لازالت حلم بعيد المنال.

هذا وتبد وعملية توسيع نمط الشراكة مرهونة بتوافر رؤية قائمة على توفير بيئة مشجعة لتعظيم أنماط الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات الجمهورية، وتفعيل آليات تنمية الموارد المحلية، وتوسيع الأطر اللامركزية فى الإدارة، وإعمال معايير الحكم الجيد، وإيجاد صيغة شراكة تساعد على تكامل قدرات الأطراف المشاركة فى عملية التنمية، وبالتالى تصبح هذه المقومات شرطاً لزيادة مساحة التفاعل المجتمعي فيما بين أعضائه، مما ينعكس إيجابياً فى عملية تطوير وبناء المجتمع المصري.

وخلاصة القول " أن القطاع الخاص بشقيه الربحي وغير الربحي كان ولا يزال موجوداً وأدواره مطروحة بمنتهي القوة ....ولكن يبقى التساؤل الذى يطرح نفسه هو " إلى أى مدى هو مستعد لرفع عجلة النشاط الاقتصادي بمعدلات سريعة، وأيضاً إلى أى مدى يتوافر لديه الإستعداد لتحقيق العدالة؟ ".

Abstract

The Partnership between the government and the investment private sector and the civil sector became a dominant phenomenon during the past ten years due to lack of investments and the increasing pressures on government budgets, as well as public concern over the lack of efficiency of services provided by government institutions.

A several projects of partnership in the areas of infrastructure are implementing such partnership projects include telecommunications, energy, water, roads and other areas in edition to social infrastructure such as health, education and other services. Such projects aim to improve the quality of services provided to citizens and provide these social services at fair prices, create new jobs and to encourage investment and consumption which can lead to increase growth and attract foreign direct investment. Therefore, this study aims to identify the importance of partnership in the service sector, especially education and health sectors and highlight the role of key actors in these fields, and how this can help to motivate growth and equality in Egypt.

To achieve the objectives of this study, seven integrated chapters are put forward to give an integrated and clear vision covering all aspects of this important topic. The first chapter deals with the definition of the partnership and its importance. The second deals with the experiments in the field of partnership. The third deals with the nature and importance of partnership in education and its role in motivating growth and equity. The fourth deals with the nature and importance of partnership in health and its role in motivating growth and equity. The fifth deals with partnership between the State and the civil sector and its role in motivating growth and equity. The sixth deals with partnership between the State and cooperatives and its role in motivating growth and equity. Finaly seventh chapter deals with assessment of current status of the partnership in the field of social infrastructure in Egypt and it's important to motivate growth and equity in Egypt.

The study results refers to that both profit and non-profit partnership between the government and the private sector, will lead to the further supporting and strengthening of the education sector through establishing many schools with effective management and providing more efficient service. With regard to the health services sector, partnership will also lead to establishing more public hospitals and to develop the existing ones and to manage them with more efficiency and effectiveness, and this will be reflected in more growth, but equity is still a far dream.

It seems that the process of expanding the partnership is subject to the availability of clear vision to provide an encouraging environment to maximize the partnership between the State and the principal actors, and to achieve balanced development among the governorates in Egypt, activate the mechanisms of development of local resources, expand the framework of decentralization in the administration, implement standards of good governance, provide a partnership that will help to integrate the capacity of the parties involved in the development process. Therefore, these elements become a condition for increasing the area of interaction among community members, which will be reflected positively in the process of development and construction of the Egyptian society.

As a conclusion we can say that " the profit and nonprofit private sector was existing and still exists , also it is playing very strong roles.....but still there is a question : " To what extent the private sector is ready to push the economy with high rates , and also to achieve equity?

فريـق البحـث

شارك فى هذا البحث فريق مكون من:

١- أ.د. إيمان أحمد الشربينى. (الباحث الرئيسي).
* القيام بمهام الباحث الرئيسي للدراسة، بالإضافة إلى القيام بإعداد وتوثيـق الفصل الأول والفصل السابع والمشاركة فى إعداد وتوثيق الفصل الثانى.

٢- أ.د. عزه عمر الفندري.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل الرابع.

٣- أ.د. زينات محمد طبالة.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل الثالث.

٤- د. منى عبد العال الدسوقى.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل الخامس.

٥- د. محمود عثمان حجازي.
* القيام بإعداد وتوثيق الفصل السادس.

٦- د. فوزية الديمري.
* الاشتراك فى جمع المادة العلمية للبحث.

كما شارك من المساعدين كل من:

١- أ. نورا الرفاعي.
٢- أ. أحمد سليمان.
٣- أ. أسماء المليجي.
٤- أ. أحمد عبد الله عشور.
٥- أ. علا عاطف.

هذا وقد ساهمت هذه المجموعة من الباحثين فى إعداد وتوثيق الفصل الثانى بالمشاركة مع أ.د. إيمان أحمد الشربينى.

كما شارك من السكرتارية كل من :

١- فردوس محمد رمضان.
٢- أميمة محمد سلطان.
٣- محاسن حسن أحمد.
٤- إلهام أبو المعاطى.
٥- ليالى عبدة.

شكر وتقدير

يتوجه الباحث الرئيسي بالشكر والتقدير لكل من ساهم بجهده وفكرة فى هذا البحث، داعياً الله عز وجل أن يكون فيه ما ينفع الناس والوطن كذلك يتوجه الباحث الرئيسي بالشكر والتقدير لإدارة المعهد، وللجنة البحوث، ولمركز التوثيق والنشر، على ما ساهم به كل منهم فى إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
أهداف البحث	٢
حدود البحث	٢
المحاور الرئيسية للبحث	٢
منهجية البحث.....	٣
مصطلحات البحث	٣
خطة البحث	١٤
الفصل الأول: التعريف بماهية الشراكة	١٥
مقدمة	١٦
١-١ مفهوم الشراكة	١٨
١-٢ أهداف الشراكة	٢٠
١-٣ فوائد الشراكة	٢٢
١-٤ عوامل نجاح الشراكة	٢٣
١-٥ مبادئ الشراكة	٢٥
١-٦ أساليب المحاسبة المالية وطرق المتابعة في مجال الشراكة.....	٢٦
١-٧ هيكل الشراكة	٢٦
١-٨ آليات السداد في مجال الشراكة	٢٨
١-٩ الشراكة والتعاون.....	٣٠
١-١٠ الشراكة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية	٣٠
١-١١ تطبيقات مفهوم الشراكة....	٣١
١-١٢ الصعوبات التى تواجه الشراكة في مصر.....	٣٣
خاتمة الفصل الأول.....	٣٦
توصيات الفصل الأول.....	٣٩
هوامش الفصل الأول	٤١

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى: تجارب في مجال الشراكة.....	٤٤
مقدمة	٤٤
٢-١ تجارب دولية في مجال الشراكة.....	٤٥
١- الشراكة في فرنسا	٤٦
٢- الشراكة في سويسرا	٤٦
٣- الشراكة في تشيلى	٤٧
٤- الشراكة في المملكة المتحدة	٥١
٢-٢ تجارب عربية في مجال الشراكة	٥٩
١- تجربة المملكة العربية السعودية	٥٩
٢- تجربة المملكة المغربية.....	٦١
٢-٣ تجربة مصر في مجال الشراكة	٦٥
خاتمة الفصل الثانى	٦٩
توصيات الفصل الثانى.....	٧١
هوامش الفصل الثانى	٧٢
الفصل الثالث: طبيعة وأهمية الشراكة في التعليم ودورها في تحفيز النمو والعدالة.....	٧٤
مقدمة	٧٥
٣-١ رصد وتحليل الوضع الراهن للعملية التعليمية للوقوف على مدى الحاجة للشراكة في قطاع التعليم	٧٧
١- التعليم قبل الابتدائى	٧٧
٢- التعليم الأساسى	٧٨
٣- التعليم الثانوى	٨١
٤- التعليم الجامعى والعالى	٨٢
٣-٢ طبيعة وحجم القطاع الخاص ومدى قدرته على تحسين معايير كفاءة العملية التعليمية ومشاكله.....	٨٥
١- الوضع الراهن للتعليم الخاص	٨٥
٢- مشاركة القطاع الخاص بين التأييد والرفض.....	٩٠
٣- القطاع الخاص – إجراءات لأدوار مطروحة.....	٩٣

الموضوع	الصفحة
٣-٣ إشارة سريعة لدور المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية وما يمكن أن تحققه للتعليم.....	٩٤
١- تجربة مؤسسة محمد فريد خميس للتنمية في مجال التعليم.....	٩٥
٢- الجمعيات الأهلية – إجراءات مطروحة.....	٩٦
٣-٤ الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢).....	٩٧
٣-٥ الشراكة واقتصاد المعرفة.....	٩٨
٣-٦ الشراكة في التعليم لتحفيز النمو والعدالة.....	١٠١
خاتمة الفصل الثالث	١٠٤
توصيات الفصل الثالث.....	١٠٧
هوامش الفصل الثالث	١٠٩
الفصل الرابع: طبيعة وأهمية الشراكة في الصحة ودورها في تحفيز النمو والعدالة	١١٠
مقدمة	١١١
٤-١ الوضع الحالى للقطاع الصحى وأهم مؤشراته	١١٣
١- أهم المؤشرات الصحية	١١٣
٢- قدرة مصر لتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالصحة.....	١١٨
٤-٢ الإستراتيجية الصحية	١٢٢
١- برنامج الإصلاح الصحى	١٢٣
٢- مشروع التأمين الصحى الشامل	١٢٦
٤-٣ بعض ملامح واقع القطاع الخاص في صناعة الدواء.....	١٢٧
٤-٤ منظمات القطاع الصحى الأساسية.....	١٢٩
١- قطاع الدولة الحكومى	١٢٩
٢- قطاع موازى للدولة	١٢٩
٣- القطاع الخاص	١٣٠
٤-٥ بعض أنماط الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية.....	١٣٠
١- غرفة مقدمى الرعاية الصحية بالقطاع الخاص.....	١٣٠
٢- الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية وبعضها البعض	١٣٣

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
٣- الشراكة بين المنظمات الصحية في مجال جودة الرعاية الصحية.....	١٣٤
٤- الشراكة بين المنظمات الصحية المصرية والدولية.....	١٣٥
٤-٦ الشراكة في الصحة لتحفيز النمو والعدالة في مصر.....	١٣٦
خاتمة الفصل الرابع	١٣٨
توصيات الفصل الرابع.....	١٤٠
هوامش الفصل الرابع	١٤١
الفصل الخامس: الشراكة بين الدولة والقطاع المدنى ودورها في تحفيز النمو والعدالة.....	١٤٤
مقدمة	١٤٥
٥-١ تعريف المجتمع المدنى.....	١٤٧
٥-٢ الأدوار التى يمكن للقطاع المدنى الإضطلاع بها.....	١٤٩
٥-٣ أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى	١٥٥
٥-٤ مجالات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى	١٥٩
٥-٥ نموذجين ناجحين للشراكة بين الدولة والقطاع المدنى	١٦٣
٥-٥-١ النموذج الأول: في قطاع التعليم.....	١٦٣
٥-٥-٢ النموذج الثانى: في قطاع الصحة.....	١٦٥
٥-٦ الشراكة ثلاثية الأبعاد بين الدولة والقطاع المدنى والقطاع الخاص.....	١٦٦
٥-٧ مجالات ونماذج الشراكة بين المجتمع المدنى والقطاع الخاص.....	١٦٩
٥-٨ تحديات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى	١٧٠
٥-٩ إستراتيجية عمل لتمكين المجتمع المدنى من تفعيل شراكة مع الدولة والمساهمة بفاعلية وكفاءه في تحفيز النمو والعدالة.....	١٧٢
خاتمة الفصل الخامس.....	١٧٦
توصيات الفصل الخامس	١٧٨
هوامش الفصل الخامس	١٧٩
الفصل السادس: الشراكة بين الدولة والتعاونيات لتحفيزة النمو والعدالة.....	١٨١
مقدمة	١٨٢
٦-١ تعريف التعاون وبيان مبادئه وعلاقته بالنظم الاقتصادية والاجتماعية	١٨٣
١- تعريف التعاون	١٨٣

الموضوع	الصفحة
٢- مبادئ التعاون	١٨٤
٣- التعاون والنظم الاقتصادية والاجتماعية.....	١٨٥
٦-٢ نشأة وتطور الشراكة بين الدولة والنظام التعاونى في مصر.....	١٨٧
٦-٣ صعوبات قيام الشراكة في ظل قصور التشريعى وهيمنه الدولة.....	١٩٠
٦-٤ بنيان الحركة التعاونية الداعمة للشراكة في مصر.....	١٩١
٦-٥ مستقبل الشراكة بين الدولة والتعاونيات في ظل إقتصاد السوق.....	١٩٢
٦-٦ مقومات نجاح النظام التعاونى لتحقيق الشراكة في ظل إقتصاد السوق.	١٩٤
٦-٧ الشراكة بين الدولة والتعاونيات للتخفيف من حدة التضخم والفقر والبطالة لتحفيز النمو والعدالة	١٩٥
٦-٨ الشراكة بين الدولة والتعاونيات لتنمية المجتمع المحلى لتحفيز النمو والعدالة.....	١٩٦
٦-٩ الشراكة بين الدولة والتعاونيات للعمل في المجال التعليمى "تجربة دولة اليمن ".....	١٩٧
٦-١٠ الشراكة بين الدولة والتعاونيات في مجال تقديم الخدمات الصحية.....	١٩٨
٦-١١ هل يمكن إقامة شراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص.....	١٩٩
٦-١٢ أثر الشراكة الثلاثية في التنمية ما بين الدولة والتعاونيات والقطاع الخاص في تحفيز النمو والعدالة	٢٠٠
خاتمة الفصل السادس.....	٢٠٢
توصيات الفصل السادس	٢٠٣
هوامش الفصل السادس.....	٢٠٤
الفصل السابع: تقييم الوضع الحالى لبرنامج الشراكة في مجال البنية الأساسية الأجتماعية في مصر ومدى أنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.	٢٠٦
مقدمة	٢٠٧
٧-١ أهمية تشكيل واقع جديد من خلال برنامج الشراكة في مجال البنية الأساسية الأجتماعية في مصر في المرحلة الراهنة	٢٠٨
٧-٢ تقييم الوضع الحالى لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات التعليمية في مصر ومدى إنعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.	٢١١

الموضوع	الصفحة
٧-٣ تقييم الوضع الحالى لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات الصحية في مصر ومدى انعكاس ذلك على تحفيز النمو والعدالة.....	٢١٦
خاتمة الفصل السابع.....	٢٢٤
توصيات الفصل السابع.....	٢٢٧
هوامش الفصل السابع.....	٢٢٨
النتائج والتوصيات.....	٢٣٠
المراجع.....	٢٣٢

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(٣-١)	التعليم الجامعى والعالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.	٨٣
(٣-٢)	تطور أعداد خريجى الجامعات الخاصة.	٨٣
(٣-٣)	الإنفاق العام للدولة على التعليم (١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠٥/٢٠٠٦.	٨٤
(٣-٤)	متوسط كثافة الفصل بالتعليم الأساسى بمرحلتيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.	٨٨
(٣-٥)	نتائج المسابقة الدولية الخاصة بدراسة الإتجاهات الدولية في الرياضيات TIMSS.	٨٨
(٣-٦)	واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال " مقارنة بين الدول المتقدمة والدول العربية".	١٠٠
(٣-٧)	مؤشرات خدمات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات في مصر ومعدلات تغيرها.	١٠٠
(٤-١)	تتبع مؤشر التنمية البشرية ومكوناته في مصر من بيانات تقارير التنمية البشرية خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٦.	١١٤
(٤-٢)	بعض مؤشرات الملامح الأساسية للحالة الصحية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦.	١١٦
(٤-٣)	عدد المستشفيات والأسرة بالقطاع الصحى خلال عام ٢٠٠٦.	١١٧
(٤-٤)	تطور نصيب الإنفاق العام للدولة على الصحة ونصيب الفرد خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.	١١٨
(٤-٥)	رصد لمدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للصحة على المستوى القومى.	١٢٠
(٤-٦)	رصد لمدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية الصحية على مستوى المحافظات.	١٢١
(٤-٧)	تطور أعداد ونسبة مساهمة الشركات العاملة في صناعة الدواء في مصر وفقاً لهيكل الملكية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧).	١٢٨
(٥-١)	تطور أنشطة الجمعيات الأهلية.	١٥٣
(٥-٢)	التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٧.	١٥٣
(٥-٣)	دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية عام ٢٠٠٥.	١٦٤

مقدمة:

إننا نعيش في عالم التكتل حيث الشراكات الإستراتيجية بين الدول وبين التجمعات الإقتصادية وأيضاً بين المؤسسات التى تشكل قلب الإقتصاد العالمي، فخلال السنوات القليلة الماضية أظهرت الشراكات الإستراتيجية حول العالم بأنها مفيده على مختلف الأصعدة في الكثير من الحالات. فالشراكات الإقتصادية بين الدول في أمريكا وأوروبا وآسيا قد أفضت إلى قيام تجمعات إقتصادية تسيطر على أجزاء كبيرة من التجارة والتمويل والإستثمار العالمي، كما أن الشراكات بين هذه التجمعات الإقتصادية ذاتها في تلك المناطق من العالم قد أدت إلى ظهور تكتلات عملاقة ذات قوة إقتصادية ومالية كبرى وأيضا ذات حصة كبيرة من العمل الإقتصادي الدولى بالإضافة إلى ذلك فإن التحالفات بين المؤسسات المالية وغير المالية قد نتج عنها مؤسسات أكبر حجماً وذات أداء أكثر تفوقاً.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكن القول أن الشراكات بين الجهات على تنوعها خاصة إذا آتت ضمن رؤية إستراتيجية وكانت مصممة ومنفذة بشكل سليم ومدروس تؤدى إلى نتائج تتفوق على مجموع الأنشطة الفردية لتلك الجهات كما أن الشراكات تمكن الجهات المعنية من الإستجابة بشكل مشترك مع الأحداث غير المتوقعة. ويعد هذا أمر ضروري للإبداع المشترك وتنمية الأعمال إلى جانب كون الشراكة عامل من العوامل الهامة التى تنمى الحماس والديناميكية والمبادأة، وبالتالى فهى تؤمن الأداء الأفضل من كل الجهات المنضمة إلى المجتمع.

وفي إطار هذه التغيرات العالمية شهدت مصر خطوات متواصلة من أجل إقامة تكتل إقتصادي قادر على الإندماج بفاعلية في الإقتصاد العالمي، هذا التكتل قائم على الشراكة ما بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدنى في العديد من المجالات سواء الإنتاجية أو الخدمية.

وتهتم هذه الدراسة بطرح مدى أهمية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الربحي وغير الربحي وذلك في محاولة لإستنباط تأثير هذه الشراكة على تحفيز النمو وتحقيق العدالة في مصر، وهي في هذا ليست دراسة شاملة، وإنما تركز على بعض الجوانب الخدمية فقط والمتمثلة في قطاعى التعليم و الصحة، فتسعى إلى إستخلاص الدروس المستفادة من نماذج الشراكة هذه بهدف تطوير علاقة الشركاء المستقبلية.

أهـــداف البحث:

تهدف الدراسة من خلال إطارها التفصيلى المشار إليه لاحقاً إلـــى الوقـــوف علـــى أهميـــة الشراكة فى قطاع الخدمات وخاصة قطاعي التعليم والصحة، وتحديد آليات تحقيقها وذلك من خـــلال ربط آلياتها بالإستراتيجيات القومية المطروحة فى كل قطاع، مع الإشارة إلـــى التجـــارب الوطنيـــة والعربية والدولية فى هذا المجال.

ومما تقدم يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلى بيانه :-

١- إبراز أهمية وجدوى الشراكة بين أطرافها المتمثلة في الدولة والقطاع الخـــاص والقطـــاع المدنى.

٢- إبراز كيف يتم إدارة التنمية في ظل الشراكة حيث تفترض الشراكة حدوث الانـــدماج فـــي الإقتصاد العالمي والانفتاح على الثقافة العالمية وما يستلزمه ذلك من ترتيبات تتمثل فـــي تحرير الإقتصاد والإعتماد على قوي السوق وتفكيك القطاع العام وإنسحاب الدولة وتعزيز الحريات، وذلك بعرض لمجموعة من التجارب على المستوي المحلى والعربـــى والـــدولى والخروج منها بالدروس المستفادة التى يتم السير فى ضوئها ولكن مع الإحتفاظ بالشـــكل الذى يميز البيئة المصرية .

٣- إبراز مدى إنعكاس الشراكة بين أطرافها على تحفيز النمو وتحقيق العدالة في مصر.

حـــدود البحث:

سيتم التركيز على قطاع الخدمات وبالأخص مجالى التعليم والصحة، وذلك لتعـــدد مجـــالات الشراكة وتنوعها حيث يؤدى التركيز في هذين القطاعين إلى إلقاء المزيد من الضوء علـــى هـــذه المجالات الهامة.

المحاور الرئيسية للبحث:

المحور الأول: مراجعة الدراسات والتجارب السابقة في الشراكة على المستوى الدولي والعربى مع الوقوف على التجربة المصرية في هذا المجال، وذلك بتحديد الجوانـــب الإيجابيـــة للإستفادة منها وتجنب أوجه القصور التى قد يكون لها إنعكاساً سلبياً على عمليـــة الشراكة.

المحور الثاني: دراسة عن واقع الشراكة الفعلى في قطاعى التعليم والصحة، ثم طرح لشكل الشراكة المتوقع تحقيقه من خلال البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص والتـــى تضطلع بمسئوليته وزارة المالية.

المحور الثالث: دراسة عن واقع الشراكة الفعلي بين الدولة والقطاع المدنى بشقيه الأهلى والتعاونى مع طرح لنماذج من المشروعات التى تمت بها شراكة في مجالات التعليم والصحة.

المحور الرابع: دراسة مدى ما وصلت إليه الشراكة في مصر في قطاعى التعليم والصحة وإنعكاس ذلك في تحفيز النمو وتحقيق العدالة.

منهجية البحث :

سيتم إستخدام المنهج الوصفى التحليلي لملائمته لطبيعة هذه الدراسة، مع التركيز على إستعراض لنماذج فعلية من قطاع الخدمات في مصر وذلك لصياغة رؤية عن مدى ما يحققه برنامج الشراكة من جوانب إيجابية يمكن أن تنعكس في تحقيق وتحفيز المزيد من النمو وبالتالى تحقيق العدالة وهى الحلم المنشود الوصول إليه .

مصطلحات البحث:

هناك العديد من المصطلحات الوارده في الدراسة، وسيتم تعريفها ليتضح مفهومها بصورة أكبر من خلال الدراسة كما يلى:

١- الدولة:

الدولة عبارة عن عدة نظم قمعية وإدارية وإقتصادية تعمل على بقعة من الأرض، أو أن الدولة إذا ما أردنا السهولة هى الحكومة والقطاع العام. أما النظم القمعية فهى تلك النظم التى تعطى الدولة أهم سماتها والسلطات القمعية متمثلة في الجيش والشرطة، كما أن الدولة تتكون من النظم الإدارية البحته وهى المجالس النيابية والوزارات والمصالح العامة مثل وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الخارجية ووزارة المواصلات ووزارة الكهرباء والمياه... الخ، وتكون النظم القمعية والإدارية معا الجزء الأول من الدولة المسمى بالحكومة، أما الجزء الآخر للدولة وإستناداً إلى التعريف الوظيفى فإنه يطلق عليه القطاع العام أى قطاع الأعمال العام، ويعرف هذا القطاع بأنه مصالح إقتصادية تنتج بضائع " سلع وخدمات ".

هذا وتقسم نظم المحاسبة القومية الإقتصاد القومى إلى قطاعات رئيسية تتمثل في "القطاع العائلى"، " قطاع الأعمال الخاص "، "قطاع الأعمال العام"، "القطاع الحكومى" "وقطاع العالم الخارجى".

وفي رأى آخر يمكن القول بأن الإقتصاد القومى في نظم الإقتصاد المختلط الذى يسود البلاد النامية ممكن أن يتكون من القطاعات التالية: قطاع الخدمات العامة وهو القطاع الذى يعتمد في نطاقه على وظائف الدولة الحارثة التى أختارتها المدرسة الكلاسيكية كأعمال تقوم بها الدولة وتتمثل في قطاعات البنية الأساسية والأمن الداخلى والأمن الخارجى" الدفاع " وهى المجالات الرئيسية التقليدية لأنشطة قطاع الخدمات، القطاع العام وهو ذلك القطاع الذى يخضع للسيطرة الكاملة للدولة،

وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة كوحدة إقتصادية تقوم بأنشطة إقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخدمى، غير أن هذه الأنشطة الإقتصادية العامة تشكل جزءاً لايتجزأ من الخطط والبرامج الإقتصادية للدولة ثم القطاع الخاص وهو القطاع الذى يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الإقتصادية الخاصة وهى تسعى بالتالى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

هذا ولكى تتحقق الأهداف التنموية المنشودة فلابد من التكامل داخل الدولة بين أدوار الحكومة من جهة وبين القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن ثم يظهر دور الحكومة في العديد من المحاور وهى:

- القيام بالعديد من الإصلاحات التشريعية وآخرها على سبيل المثال تغيير المادة الرابعة من الدستور المصرى والتى نصت صراحة على ضمان كافة أشكال الملكية في المجتمع المصري وكذلك آتت من بعدها مختلف التشريعات الإقتصادية المنبثقة عن هذا التعديل الدستورى لتؤكد على إحترام كافة حقوق الملكية الخاصة.
- مجموعة الحوافز والضمانات التى قدمتها الدولة لدعم وتطوير القطاع الخاص في مصر التى أزالت ١٠عقبات من إجمالى نحو ١٤ عقبة كانت تقف حائلا دون دخول القطاع الخاص في الإستثمار في مصر.
- قامت الدولة من خلال الموازنة العامة لها هذا العام بإضافة ودعم خمس بنود أساسية لتنمية وتطوير دور القطاع الخاص وهى ٢٠ مليار جنيه لتنشيط ودعم الصادرات بعد أن كان المقدر لهذا البند من خمس سنوات ٢٠٠ مليون جنيه فقط.
- ٢٠٠ مليون جنيه لتنمية صعيد مصر وذلك دعماً للمستثمرين الراغبين في بدء أنشطتهم الاستثمارية في صعيد مصر.
- نصف مليار جنيه للتدريب التأهيلى للشباب حتى تتوافر لديهم المهارات الأساسية التى تمكنهم من العمل بمختلف مصانع القطاع الخاص.
- ٨٠٠ مليون جنيه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية لتكون جاذبة لجمهور المستثمرين.
- ٣٤٠ مليون جنيه لدعم المزارعين لتمكينهم من التوسع في الأنشطة الإنتاجية التى يقوموا بها وإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من ميكنة حديثة وخلافه.

هذا إلى جانب ما قامت به الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة بزيادة إستثماراتها في مجال البنية التحتية في قطاعات التعليم والصحة والنقل والمواصلات لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢١ مليار جنيه العام الماضى.

وتستهدف الخطة الخمسية السادسة أن تتحول مرحلة الإصلاح إلى مرحلة الإنطلاق فيجب تحقيق معدل نمو في المتوسط يقدر بنحو ٨% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى- لكن من المتوقع